

الجزء الأول: الاقتصاد النقدي

المحاضرة 01 "مدخل للاقتصاد الحقيقي وللاقتصاد النقدي"

الاقتصاد الحقيقي (Real Economy):

يتعلق الاقتصاد العيني (الحقيقي) بالأصول العينية Real Assets التي تتمثل في كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية كالطعام والملابس) أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية كالعدد والآلات). وإذا كان الاقتصاد العيني يمثل القيمة الحقيقية للاقتصاد وأساس حياة البشر، فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر أن الاقتصاد العيني لا يكفي وحده،¹ بل لا بد أن يُزود بأدوات تسهل عمليات التبادل المتعلقة بالأصول العينية وتيسر التعاون المشترك. وأخذت هذه الأدوات في البداية شكل النقود ومرت بمراحل عديدة عبر الزمن، ونتيجة لتطور النشاط الاقتصادي و الاكتشافات الجديدة تطورت أداة النقود أو المبادلة وصولاً إلى أشهر الأدوات في عصرنا الحديث وهي النقود الرقمية.

الاقتصاد النقدي (Monetary Economics):

الاقتصاد النقدي هو فرع من فروع الاقتصاد الذي يدرس مختلف النظريات التي المفسرة للنقود، وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الكلي. نظراً لاهتمامه بدراسة تأثيرات النظم والسياسات النقدية (من خلال تحليل أثر الإصدار النقدي على الفائدة ومعدلات التضخم، ونتائج إجراءات السياسة الاقتصادية في شقها النقدي والتي تتخذها البنوك المركزية وكذا التجارية)، بما في ذلك تنظيم النقود والمؤسسات المالية المرتبطة بها، والجوانب الدولية. إضافة إلى تحليل دور النقود في التأثير على المعطيات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي، الاستهلاك، الاستثمار... الخ.

الاقتصاد النقدي "يهتم بتأثير المؤسسات النقدية وإجراءاتها المتخذة على شكل سياسة نقدية على المتغيرات الاقتصادية مثل: أسعار السلع والأجور وأسعار الفائدة وكميات العمالة والاستهلاك والإنتاج". وبالتالي فهو يركز على السياسة النقدية والمصارف المركزية والمؤسسات المالية والأسواق المالية. ك مجال للبحث والتدريس يتم دمج الاقتصاد النقدي في كثير من الأحيان مع مجال التمويل ذي الصلة (أي التمويل الكلي) ومن ثم يشار إليه بالاقتصاد المالي.

الاقتصاد المالي (Financial Economics):

وبتتبع التطور التاريخي للاقتصاد نجد أن بعض السلع أصبح بالإمكان التداول عليها دون الحاجة إلى نقلها أو تخزينها أي إمتلاكها بشكل مباشر، وهذا النوع من الأدوات يطلق عليه إسم الأصول المالية Financial Assets، والتي من أشهرها في العصر الحديث الأسهم (التي تمثل حق الملكية على بعض الموارد كالعقارات، المصانع والشركات والسلع في بعض الحالات...)، والسندات (التي تمثل حق الدائنية تجاه مدين معين)، وهي على خلاف النقود (التي تعطي حائزها حق الحصول على أي سلعة أو خدمة من الاقتصاد) لا تمتلك قيمة في حد ذاتها وإنما تعبر عن قيمة ما ترمز إليه وما تعكسه من الاقتصاد العيني، ولا تولد دخلاً بذاتها، وإنما تسهل من توليد الأصول العينية للدخل.²

¹ رضا فتحي علي المنسي، إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني ودورها في امتصاص الثاني لأزمة الأول الراهنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مجلد 2، عدد 20، ص. ص: 241-278. على الموقع:

تاريخ الإطلاع: 2022/09/18 <https://www.iasj.net/iasj/pdf/Of5cea5ff1b64be8>

² رضا فتحي علي المنسي، الاقتصاد المالي - الاقتصاد العيني .. إشكالية العلاقة"، صحيفة جامعة الملك سعود الأسبوعية (رسالة الجامعة)، ع 966، 2009، ص 17/1.

ويعزى التطور في الأدوات المستخدمة في التبادل (رغم بداياته المرتبطة بظهور النقود) إلى إكتشاف أهمية التجارة **Trade** وأثرها على النمو الاقتصادي¹، وكذا **التداول** الذي يزيد الكفاءة الاقتصادية كلما اتسع حجم المبادلات ولم يعد قاصراً على عدد محدود من الأفراد أو القطاعات، **فالقابلية للتداول** **Negotiability** تزيد كفاءة تخصيص الموارد والأصول وتتيح للأفراد إمكانية تحويل النقود أصول سائلة إلى أصول شبه ثابتة والاستفادة من ارتفاع القيمة الاقتصادية للموارد أو السلع محل التداول. ومن هنا ظهرت أهمية أن تكون الأصول المالية التي تمثل الملكية (الأسهم) والأصول المالية التي تمثل الدائنية (السندات) **قابلة للتداول**.

ومن هنا يظهر الاقتصاد **المالي** الذي يعنى بدراسة الأدوات المالية والمؤسسات المالية على مستوى جزئي من وجهة نظر المستثمر (قرارات الاستثمار) و المصدر (قرارات التمويل).

¹ Hallaert, J. (2010), "Increasing the Impact of Trade Expansion on Growth: Lessons from Trade Reforms for the Design of Aid for Trade", OECD Trade Policy Working Papers, No. 100, OECD Publishing.
doi:10.1787/5kmbphgwk146-en